هويّة إيران وسياستها الخارجيّة إزاء الكيان الصهيونيّ

علي رضا مقدم ديمه[1]

ملخص المقال

بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران تغيّرت السياسة الخارجيّة الإيرانيّة تجاه الكيان الصهيونيّ رأسًا على عَقب، ويأتي هذا التغيّر الجذريّ نتيجةً للتغيّر الكبير في هوية الحكومة الإيرانيّة بعد الثورة الإسلاميّة. يحاول كاتب المقال البحث في اختلاف السياسة الخارجيّة الإيرانيّة إزاء الكيان الصهيونيّ في المراحل التاريخيّة المختلفة بسبب تغيّر هويّة الحكومة. وللخوض في هذا الموضوع يسعى بأسلوب المستوى الواحد البنائيّ (Constructivism) إلى بيان أنّ تغيّر المعايير الداخليّة المؤثّرة في تكوين هوية الحكومة الإيرانيّة هي السبب في تغيّر السياسة الخارجيّة لإيران مقابل الكيان الصهيونيّ في مختلف الأزمنة الماضية. يبحث القسم الأوّل من المقال بأسلوبٍ بنائيٍّ في العلاقات الدوليّة، ويناقش القسم الثاني دور ذلك الأسلوب في تحليل السياسة الخارجيّة، أمّا القسم الثالث فيتناول تغيّر السياسة الخارجيّة الإيرانيّة منذ الثورة الإسلاميّة، وأخيرًا يحلّل القسم الرابع تغيّر السياسة الخارجيّة الإيرانيّة إزاء الكيان الصهيونيّ بعد انتصار الثورة الإسلاميّة من خلال مقاربة المستوى الواحد البنائيّة.

مفاتيح البحث: إيران، الشرق الأوسط، البنائيّة، السياسة الخارجيّة، المعايير، الهويّة.

---

١. خريج دكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة طهران ورئيس معهد الدراسات الإقليميّة: Ali.moghaddam@ut.ac.ir.

مقدّمة

طرأت على السياسة الخارجيّة لأقطار الشرق الأوسط إزاء الكيان الصهيونيّ الكثير من التغيّرات الجذريّة، وتشير الدراسات إلى أنّ من بين دول الشرق الأوسط؛ فإنّ سياسة إيران الخارجيّة مقابل الكيان الصهيونيّ شهدت تغيرات جذريّة.

كانت العلاقات السياسيّة وثيقةً وقويّةً بين إيران والكيان الصهيونيّ في عهد الحكم البهلويّ في مختلف المجالات، وخصوصًا الأمنيّة والاقتصاديّة، فبعد إنشاء الكيان الصهيونيّ في السادس من مارس/آذار عام (١٩٥٠ م) واعتراف الحكومة الشاهنشاهيّة في إيران بذلك الكيان بشكلٍ رسميٍّ وواقعيٍّ، تجلّت ملامح اتّحاد هذين النظاميْن وفق مبادئ (بن غوريون)، واستمرّت تلك العلاقات وذلك الاتّحاد حتى سقوط النظام البهلويّ في إيران.[١]

وفي المجال الأمنيّ نجح كلّ من النظام في إيران والكيان الصهيونيّ من العيش في أمان من عدوّيهما المشتركيْن، الاتّحاد السوفياتي والعرب، ومن أيّ تهديد مُحتَمَل بفضل الاتّحاد الذي كان يربطهما معًا، فقد كان التعاون الأمنيّ بين إيران والكيان الصهيونيّ على نحوٍ دفع البعض إلى التصوّر بأنّ إيران تعتبر وجود الكيان الصهيونيّ مشروعًا وكاملًا.[٢]

أمّا من الناحية الاقتصاديّة، فقد كان حجم التبادلات الاقتصاديّة بين إيران والكيان الصهيونيّ قبل الثورة الإسلاميّة كبيرًا ومتميّزًا؛ حيث كانت إيران المصدّر الرئيس للنفط للكيان الصهيونيّ، ولا سيّما خلال الحرب بين العرب وإسرائيل عام (١٩٦٧ م) و(١٩٧٣ م). في المقابل كانت إسرائيل تصدّر الكثير من مصنوعاتها ومنتجاتها إلى إيران إلى جانب الأسلحة المتنوّعة، كما كانت إيران تستعين بالخبراء الإسرائيليين في مشاريعها الزراعيّة والصناعيّة.[٣]

لكن - وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران والتأكيد على القيَم الإسلاميّة وتراجع أهميّة القيم

١. حاجي يوسفي، ايران و رژيم صهيونيستى؛ از همكارى تا منازعه، ص٨٧.

٢. حاجي يوسفي، نفس المصدر، ص٩.

٣. ازغندي، روابط خارجي ايران (دولت دست‌نشانده)، ص٤١٨.

الوطنيّة بشكلٍ نسبيٍّ بالمقايسة مع القيم الإسلاميّة - أدّت تلك التحوّلات إلى حدوث تغيّرٍ كبيرٍ في سياسة الجمهوريّة الإسلاميّة الخارجيّة، وخصوصًا مع الكيان الصهيونيّ، بحيث عمدت إيران بعد ذلك مباشرة إلى قطع جميع علاقاتها مع هذا الكيان، وأصبح منحى السياسة الخارجيّة لإيران تجاه إسرائيل عدائيًّا، واستمرّ ذلك إلى يومنا هذا. ويمكن ملاحظة انعكاسات ذلك التغيّر في السياسة الخارجيّة الإيرانيّة في الكثير من المجالات مثل دعم إيران للجماعات الفلسطينيّة والمساعدات المُقدّمة لحزب الله في لبنان وإقامة المؤتمرات الدّاعمة للانتفاضة الفلسطينيّة وثورة الشعب الفلسطينيّ ومخالفة إيران ومُعارضتها لعمليّة السلام في الشرق الأوسط وغير ذلك من الأمثلة الأخرى.[١]

وأمّا السؤال المطروح هنا - والذي نحاول الإجابة عليه في هذا المقال الإجابة عنه - فهو: «ما هي أشكال التغيير الحاصلة في السياسة الخارجيّة الإيرانيّة مع الكيان الصهيونيّ خلال المراحل التاريخيّة المختلفة بسبب تغيّر هوية الحكومة في إيران؟».

الفرضيّة التي اعتمدها هذا البحث للإجابة عن السؤال الأصليّ، هي: «إنّ تغيّر المعايير الداخليّة المؤثّرة في هوية الحكومة الإيرانيّة يفسّر لنا كيفيّة تغيّر السياسة الخارجيّة إزاء الكيان الصهيونيّ خلال مختلف المراحل التاريخيّة».

سنحاول في هذا البحث الخوض في المعايير الداخليّة المؤثّرة في تشكّل هوية الحكم في إيران خلال المراحل التاريخيّة المختلفة وفق إطار نظريّ بنائيّ من أجل توضيح كيفيّة تشكّل أسس السياسة الخارجيّة الإيرانيّة إزاء الكيان الصهيونيّ بالاستناد إلى تلك المعايير. في القسمين الأوّل والثاني من المقال سنبحث الأسلوب البنائيّ ودوره في تحليل السياسة الخارجيّة، وبعد ذلك سنتناول مسألة تغيّر السياسة الخارجيّة الإيرانيّة إزاء الكيان الصهيونيّ وفقًا للأسلوب المذكور.

القسم الأوّل: الإطار التحليليّ البنائيّ في العلاقات الدوليّة

فيما يتعلّق بعمليّة التنظير الخاصّة بالعلاقات الدوليّة يمكن الإشارة إلى مجموعتيْن من الآثار والنشاطات النظرية:

١. آقايي ورسولي، سازه انگارى و سياست خارجى جمهورى إسلامى ايران در قبال رژيم صهيونيستى، ص١٠.

المجموعة الأولى تشمل بعض النظريّات مثل الواقعيّة والواقعيّة الجديدة والليبراليّة والأصوليّة والليبراليّة الجديدة وما شابهها، سوف نسعى إلى التنظير في موضوع هيكل النظام وديناميته ليساعدنا ذلك على فهم السياسة العالميّة في إطار نظريّات مضمونيّة.

المجموعة الثانية من النظريّات – مثل النظريّات النسويّة والنّقديّة للعلاقات الدوليّة وبحوث ما بعد الحداثة – تهدف إلى زيادة فهمنا وإدراكنا للسياسة الدوليّة، لكنّنا سنتابع الهدف المذكور بشكل غير مباشر وبالتركيز على القضايا الأنطولوجيّة والمعرفيّة.[١]

آخر المقاربات المهمّة في العلاقات الدوليّة هي المقاربة البنائيّة، فهي من ناحية تقدّم لنا فهمًا جديدًا للعلاقات الدوليّة على صعيد المضمون. ومن ناحية أخرى تتميّز بأهميّة خاصّة باعتبارها محاولة في مجال ما وراء نظريّ. ويقف الروّاد البنائيون في الوسط بين الطبيعانيين/ الوضعيين من جهة، وبين ما بعد البنيانيين وفي البحوث المضمونية في الوسط بين تيّاري الواقعيّة والليبراليّة.[٢]

وهنا لا بدّ من الالتفات إلى أنّ البنائيّة ليست نظريةً واحدةً، بل يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات بحسب مستوى التحليل:

الأولى: النظريّة البنائيّة الوطنيّة أو المستوى الواحد التي تركّز على دور المعايير الداخليّة والاجتماعيّة في تبلور الهويّات.

الثانية: البنائيّة المنهجيّة التي تتناول دور البنى الاجتماعيّة الدوليّة في تبلور هويات الحكومات.

الثالثة: البنائيّة الكليانيّة أو الشاملة التي تؤكّد على دور المعايير الداخليّة والدوليّة في تبلور هويات الحكومات.[٣]

هذا، ويمكن اعتبار البحوث الأنطولوجيّة (الوجوديّة) أهمّ موضوع يتناوله البنائيّون، ومنهم مَن يرى أنّ أهمّ ما تتميّز به البنائيّة تقع في مجال الأنطولوجيا. وتلخّص "كريستين رويس سميث"

1. Wendt, Social Theory of International Relations, p 383.

٢. مشيرزاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجي: رهيافت سازه‌انگارانه، ص٣٢٣.

٣. كلارك، جهانى شدن و نظريه روابط بين‌الملل، ص١٢.

الفرضيّات الأصليّة للبنائيّة - بلحاظ أنطولوجي - في ثلاث نقاط، هي:

١- الاهتمام بتأثير البنى المعياريّة أو الفكريّة بنفس مقدار تأثير البنى الماديّة على سلوك الفاعلين سواء أكانوا أفرادًا أو دولًا.

٢- الهويات ملهمة المصالح وبالتبع الأفعال.

٣- التأثير المتبادل بين البنى والفاعلين.[١]

لذا فمن زاوية أنطولوجيّة إذا كان الواقعيون يؤكّدون على البنى الماديّة وكيف يؤثّر توزيع السلطة سلوك الدولة، فإنّ البنائيين يؤكّدون على البنى المعنويّة، أي أنّ كلّ ما يتمّ الاهتمام به تحت عنوان (البنى) يصبح له معنى خاصّ في العلاقات الدوليّة لكلّ فاعل، ويكتسب فهمًا خاصًّا؛ لذا لا بدّ من النظر إلى الفاعل في إطار هذا المعنى والمبادلات.[٢]

طبعًا حاول البنائيون - من خلال موقعهم الوسطي بين مقاربتي العقلانيّة وما بعد البنيويّة - الخوض في البنى الماديّة أيضًا وفق ما تعنيه بالنسبة إلى الفاعلين.

يؤكّد البنائيون على اصطناعيّة هوية الفاعلين، ويرون أنّ أهميّة الهوية تكمن في خلق وتشكيل المصالح والأفعال، ويعتقدون أنّ هوية الفاعلين ومصالحهم هي ثمرة البنى التذاوتية.[٣] فالهوية تعني المفاهيم الثابتة القائمة على أساس الدور الخاصّ لكلّ منها وتوقّعات الآخرين، ويحقّق الفاعلون مصالحهم وهويّتهم عن طريق المشاركة في المعاني الجماعيّة، أي المعاني التي تعرّف البنى وتنظّم أفعالنا. فالهويّات والمصالح أمور (ارتباطية)، فلا تُعرَّف إلّا عندما نقوم بتعريف الوضع،[٤] وهذا يعني أنّ الهويّات ليست أمورًا ثابتة تمتنع على التغيير، بل يمكن تغييرها وفقًا للتحوّلات الزمانيّة والمكانيّة.

إنّ فرضيّة البنائيين فيما يخصّ قابلية تغيّر هوية الدّول وتأثير المجتمع العالمي الذي يعيشون

1. Burchil and Others, Theories of International Relations, p 216-218.

٢. مشير زاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجى: رهيافت سازه‌انگارانه، ص٤٤.

٣. مشير زاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجى: رهيافت سازه‌انگارانه، ص١٧٦ـ١٧٥.

4. Smith, Foreign Policy is What States Make of It: What States Make of it: Social Construction and International Relations Theory", p 244.

فيه، وكذلك تأثيراته الاجتماعيّة على تصوّرهم عن أنفسهم وعن الآخر، إلى جانب اهتمام بعض البنائيين بالمصادر الداخليّة للتحديد والتغيير وبالهويّات، كلّ ذلك بمجموعه يعني أنّهم يرون أنّ الطريق مفتوح أمام تغيّر أولويّات الدّول ومصالحها وتصوّراتها وأهدافها وغير ذلك.[١]

ومن البحوث الأخرى الجديرة بالاهتمام في المبادئ الوجوديّة للبنائيين تأكيدهم على العلاقة المتبادلة بين البنية والفاعل، فهم من جهة يرون أنفسهم أمام تصوّرات فردانيّة وإراديّة، فيركّزون على مقاصد الفاعل وأفعاله، ولا يعتبرون البنى إلّا مجموعة من الوحدات أو الفاعلين. من جهة أخرى، يواجهون تصوّرات بنيويّة يركّزون على دور البنى في تعيين هوية الفاعلين وسلوكهم، ولا يقرّون بأيّ دور للوعي، أو الفاعليّة، أو العمليّة الاجتماعيّة. من وجهة نظر "فنت" فإنّ الهويّات هي الحلقة الأصليّة في التقوّم المتبادل بين الفاعل والبنية، أمّا "أونف" فيتحرّى عن ذلك الدور في القواعد، وبالنظر إلى دور القواعد في تحديد التقوّم المتبادل بين الفاعل والبنية يعتقد "أونف" فإنّه عندما يتمّ استبدال تلك القواعد يتبدّل معها الفاعلون والبنى أيضًا لتتمّ صياغة تعريفها من جديد.[٢]

وهكذا يمكن القول إنّ المقاربة البنائيّة إلى جانب الاهتمام بالبنى الماديّة تُولي أهميّة خاصّة أيضًا للبنى المعنويّة، ولا سيّما دور القواعد والمعايير عند تحليل العلاقات الدّولية. ومن ناحية أخرى، فهي تؤكّد على نقطة مفادها أنّ أساليب الفاعلين تضفي على البنى المعنويّة شكلها الخاصّ، وفي المقابل تمنح البنى المعنويّة أساليب الفاعلين شكلها أيضًا. ومن الأمور الأخرى التي يهتمّ بها البنائيّون دور القواعد والمعايير في تشكيل هوية الفاعلين وتأثير ذلك على منافعهم.

سنقوم فيما يأتي باعتماد البحوث المذكورة بشأن الاتّجاه البنائيّ كإطار رئيسيّ لتحليل السياسة الخارجيّة.

القسم الثاني: تحليل السياسة الخارجيّة من منظار بنائيّ

موضوع تحليل السياسة الخارجيّة من أهمّ الموضوعات التي تشغل بال المهتمّين بالعلاقات الدوليّة،

١. مشيرزاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجي: رهيافت سازه‌انگارانه، ص١٨٠.

٢. نفس المصدر، ص١٧٨- ١٧٩.

فالرابطة بين نظريّة العلاقات الدوليّة وتحليل السياسة الخارجيّة كانت من المسائل التي تمّ بحثها في العقود الأخيرة بشكل مُسهب. وأمّا الفرضيّة المطروحة هنا، فهي أنّ ثمّة رابطة تحليلية بين هذيْن العنصريْن، والحقيقة أنّ أيّ نظريّة في العلاقات الدوليّة أو السياسة الدولية تنطوي على بعض النقاط الدليليّة بشأن تحليل السياسة الخارجيّة، وبشكل عامّ يمكن القول: إنّ نظرية العلاقات الدوليّة مجال يعنى بالحقيقة، والسياسة الخارجيّة مجال يعنى بالعمل السياسي، وأنّهما وجهان لعُملة واحدة.[١]

وكما أشرنا آنفًا، فإنّ المقاربة البنائيّة مع التأكيد على الطبيعة الاصطناعيّة للعلاقات الدوليّة وأهميّة القواعد والأساليب والمؤسّسات من حيث تشكيل هوية الفاعلين وموقعها في السياسة الدوليّة والسياسة الخارجيّة، ومع تأكيدها الكامن من ناحية أخرى على الخلفيّة التاريخيّة للنظام الدولي واصطناعه وهوية الفاعلين، فإنّها (المقاربة البنائيّة) تفتح الطريق أمام تحليل السياسة الخارجيّة تأسيسًا على هذه المقاربة.[٢]

وفي الحقيقة، فإنّ البنائيين - من خلال تأكيدهم على دور اللغة والمعاني والقواعد والمعايير والمؤسسات والهوية وما شابه في إيجاد العلاقات الدولية القائمة - يعمدون إلى تحليل السياسة الخارجيّة أيضًا؛ انطلاقًا من هذه الرؤية، وبالاستناد إلى هذه المفاهيم.

من المكتسبات التي حقّقها البنائيّون فيما يخصّ العلاقات الدوليّة إدخال دور المعايير في السياسة الدوليّة والتركيز عليها في عملية تشكّل الهوية. ووفق رؤية "جبرسون" و"فنت" و"كتزنستاين"، فإنّ المعايير هي التي تشكّل الهويّات في الوهلة الأولى؛ حيث تؤثّر في سلوك الفاعلين من جهتيْن: الأولى تعمل كقواعد في تشكيل الهوية. والثانية تلعب المعايير دور المنظِّم لسلوك الفاعلين، وبالتالي يمكن القول: إنّ للمعايير تأثيرًا بنّاءً أو تكوينيًّا تنظيميًّا في سلوك الفاعلين.[٣]

وهنا لا بدّ من الالتفات إلى أنّ في السياسة الخارجيّة البنائيّة تفتقد الدّول للمصالح والأهداف الثابتة الممتنعة على التغيير، دون أن يعني ذلك آنية تلك المصالح. والتأكيد على عنصر التغيير يتضمّن

١. هاديان، سازه‌انگاری: از روابط بين‌الملل تا سياست خارجی، ص٩١٦.

٢. مشير زاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجی: رهيافت سازه‌انگارانه، ص١٧٢.

3. Guzzini, A Reconstruction of Constructivism in International Relations, p151.

نقطة مفادها - وخلافًا لِما يقوله العقلانيون - أنّ مصالح الدول وأهدافها ليست ثابتة في النظام الدوليّ، بل تتغيّر مع تغيّر المعايير؛ ذلك لأنّ أهداف الدول تتبع المعايير، وهذه المعايير هي التي تحدّد شكل المعاني والهويّات، وتتيح للّاعبين تفسير بيئتهم. بعبارة أخرى، فإنّ المفروض في المقاربة البنائيّة هو أنّ المعايير تعرّف الهوية، والهوية تُعرّف المصالح[١]. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار المعايير مقياس لسلوك الفاعلين، ومن خلال فهم كيفيّة تأثير المعايير في الهوية يمكن أيضًا فهم كيفيّة تعريف المصالح والمصالح القوميّة التي تُعتبر أساس عمل السياسة الخارجيّة لأيّ دولة.[٢]

والجدير بالذكر أنّه يمكن البحث في الهيكل الاجتماعيّ لهوية الدّول على مستويَيْن اثنيْن: أحدهما داخليّ، وتأثير البنى المتذاوتة الداخليّة في تبلور الهوية. وثانيهما دوليّ، وتأثير البنى والعمليّات الدوليّة والتبادلات بين الدول في تشكّل الهويّات وترسيخها أو تغييرها، وهذا هو وجه التمايز بين البنائيّة المنهجيّة لـ(ألكساندر فنت) وبنائيّة كتّاب من أمثال "جون بيتر كتزنستين"، فالذي يؤكّد عليه "فنت" هو الهوية الاجتماعيّة للدّول، والتي تتبلور داخليًّا إزاء النظام، أي أنّها تتشكّل نتيجة التعاطي مع سائر الدّول الأخرى في النظام العالميّ، ولكن حتى ما يطلق عليه "فنت" بالهوية الجماعيّة هي هوية اجتماعيّة، إلّا أنّها تكون قبل التعاطي مع سائر الدّول وناجمة عن التعاطي مع المجتمع الداخليّ؛ لأنّ تأكيد "فنت" - باعتباره بنائيًّا منهجيًّا - يتركّز على دور التعامل الاجتماعيّ الدوليّ، وبالتالي فهو يستبعد المصادر الجماعيّة لهوية الدولة عن التحليل.[٣] وهكذا، فإنّه من المناسب الاهتمام بمصادر هوية الدّول من الناحية الداخليّة.

وأمّا "كتزنستين" الذي يمكن تصنيفه ضمن بنائيي المستوى الواحد، فإنّه يؤكّد على تأثير الهوية الداخليّة في سلوك اللاعبين وتصوّراتهم بحيث يدخل أولئك اللاعبون في المجال الدولي في إطار تصوّراتهم المنبثقة عن البيئة الداخلية والأساطير والإيديولوجيات ومُعتقداتهم العامّة.[٤]

1. Price and Reus-Smith, Dangerous Liasons? Critical International Theory and Constructivism", p 263.

٢. قهرمان پور، تحليل تكوين گرايانه سياست خارجى جمهوري إسلامى ايران، ص٧٣.

3. Price and Reus-Smith, Dangerous Liasons? Critical International Theory and Constructivism", p 263.

4. Katzenstein, Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar

يعتقد "كتزنستين" أنّ ألمانيا واليابان ورغم تشابه تجاربهما التاريخيّة في بعض المجالات كالهزيمة العسكريّة والاحتلال الأجنبي والتنمية الاقتصادية واجتياز فترة التسلّط والاستعمار والدخول في مرحلة الديمقراطية وأنّهما أصبحتا في مصافّ الدول المتقدّمة، إلّا أنّ السياسة الأمنيّة القوميّة والخارجيّة لكلّ منهما مختلفة.[١] ويشير "كتزنستين" إلى أنّ السياسة الأمنيّة القوميّة في ألمانيا قائمة على ما يُعرَف بالخوف (الهوبزي) وهشاشة النظام الداخلي فيما تستند السياسة الأمنيّة اليابانيّة إلى نظرة "غروسيوس" للمجتمع. وعلى العكس من ذلك تعتمد السياسة الأمنيّة الخارجيّة الألمانيّة رؤية "غروسيوس" التي تنظر إلى المجتمع الدوليّ، على حين تستند السياسة الأمنيّة في اليابان إلى فرضية النظام الدولي لـ"هوبز"، وفي أظهر عدم انضمام اليابان لقوات حفظ السلام الدوليّة في حرب الخليج [الفارسي] وأفريقيا ومناطق أخرى، كيف أنّ القضايا العسكريّة ما زالت تنطوي على حساسية بالغة؟ أمّا في ألمانيا - وعلى عكس اليابان - فقد تزايدت رغبة النخبة هناك صراحةً للمشاركة في عمليّات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتّحدة، كما سعت ألمانيا من خلال الاتّحاد إلى إلغاء الحاكمية الوطنيّة تقريبًا في جميع القضايا الرئيسيّة المؤثّرة في سياسة الأمن الخارجيّ عن طريق الناتو أو الاتّحاد الأوروبيّ.[٢]

ولتفسير هذه المسألة يؤكّد "كتزنستين" على أهميّة المعايير الحقوقيّة والاجتماعيّة الوطنيّة - التنظيميّة والتكوينيّة - المترسّخة في كلا البلديْن المذكوريْن، ويشير إلى أنّ مثل هذه الفروق الكبيرة لا يمكن تفسيرها وفق تفاوت موقع ألمانيا واليابان في النظام الدوليّ، بل عبر مؤسسات الدولة والمعايير الداخليّة في ذينك البلدين.

في الحقيقة، فإنّ "كتزنستين" يقترح طرح مسألة الثقافة من جديد على طاولة البحث لمعرفة السياسة الخارجيّة والأمنية للبُلدان، مؤكّدًا على أنّه من دون الأخذ بعين الاعتبار الثقافة والمعايير الداخليّة في اليابان، فإنّه لا يمكن فهم سياستها الأمنية أو سلوكها السياسيّ.[٣]

Japan, p 58-65.

١. خدام، تغييرات هنجارى و دگرگونى سياست خارجى جمهورى إسلامى ايران ٢٠٠١ ـ ١٩٧٩م، ص١٢٩.

2 Katzenstein, Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan, p 15-27.

3. Ramseyer, Cultural Norms and National Security, p 884.

وهكذا، فإنّ بنائيي المستوى الواحد - ومنهم "كتزنستين" - يركّزون اهتمامهم على كيفيّة تشكّل هوية الدّول على أساس المعايير الداخليّة وتأثير هذه الأخيرة في تشكّل الهوية وتغيّرها، ومن ثمّ تأثير الهوية في سياسة الدّول.

سلوك السياسة الخارجيّة ← المصالح والأهداف ← الهوية ← المعايير الداخلية

إذا أردنا العمل على أساس تقسيم الفروع المختلفة للبنائيّة إلى ثلاث مجموعات على مستوى واحد منهجي وكلّي، عندئذ يمكن في تحليلنا البنائيّ للسياسة الخارجيّ الاستعانة بمستوى المعايير الداخليّة والمعايير الدوليّة، أو العابرة للوطنيّة، أو بكليهما معًا. من خلال التركيز على المعايير الدوليّة وأوجه الشبه في السياسة الخارجيّة للدّول والتأكيد على المعايير الداخليّة يمكن توضيح الفروق في السياسة الخارجيّة للدّول، وبالاستناد إلى تحليل المستوى الواحد البنائيّ للسياسة الخارجيّة، فإنّ البحث الأصليّ هو أنّ جزءًا من المجتمع، أو كلّه يتّسم بمعايير مشتركة تبلور ما هو متوقّع من السياسة الخارجيّة، وهذه التوقّعات المستندة إلى القيَم تكون مؤثّرة في السياسة الخارجيّة للدول، ويمكن العثور على تلك المعايير في الدستور والنظام الحقوقيّ والمعلومات الخاصّة بالثقافة العامّة والثقافة السياسية.[١]

في ضوء النقاط المذكورة وحظوة العناصر العقليّة والمعنويّة باهتمام فائق في النظرة العامّة الشائعة عند باحثي منطقة الشرق الأوسط قياسًا بمناطق أخرى، وفيما يخصّ موضوع هذا المقال يمكن القول: إنّ التحليل البنائيّ لسياسة إيران الخارجيّة إزاء الكيان الصهيونيّ وإشراك المعايير الداخليّة المؤثّرة على بلورة هوية حكومتيْ هذيْن البلديْن في تحليلات سياستهما الخارجيّة، يقدّم لنا أبعادًا جديدة عن هذا الموضوع؛ وذلك لأنّ بعض النظريّات - كالنظريّة الواقعيّة والليبراليّة - تتجاهل إلى حدّ ما الأبعاد غير الماديّة للهوية، على حين - وكما أشرنا - تزداد أهميّة دور العوامل المعنويّة ومنها المعايير الداخليّة في تشكّل الهوية في إطار التحليل البنائيّ للسياسة الخارجيّة، وبالتالي كيفية تأثير الهوية في السياسة الخارجيّة للدّول، وبهذا يمكن توضيح إمكانية تغيّر السياسة الخارجيّة للدّول في ما يخصّ موضوع مُعيّن.

١. هاديان، سازه‌انگاری: از روابط بین‌الملل تا سیاست خارجی، ص٧ - ٩٣١.

تحليل بنائيّ لتغيّر السياسة الخارجيّة لإيران إزاء الكيان الصهيونيّ

بعد سنتيْن على تأسيس الكيان الصهيونيّ قرّرت حكومة محمّد ساعد مراغئي (رئيس وزراء إيران آنذاك) في (١٩٥٠/٣/٥م) الاعتراف بالإجماع بذلك الكيان، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه من تلك السنة اعترفت إيران بالكيان الصهيونيّ بشكل رسميّ، ثمّ فتحت قنصليّتها في القدس.[١] لكن في السادس من يوليو/تموز عام (١٩٥١م) أصدر الدكتور (مصدّق) بيانًا أعلن فيه قطع العلاقات مع دولة إسرائيل بالاستناد إلى مبدأ التوازن السلبي واعتراض الشعب وبعض ممثّلي المجلس.[٢] وبعد قطع حكومة (مصدّق) لعلاقات إيران مع الكيان الصهيونيّ، عادت العلاقات بينهما مرّة أخرى بعد انقلاب (١٩٥٣/٨/١٩م)، واستُؤنف الاتّحاد الاستراتيجيّ بين البلديْن وفق مبدأ "بن غوريون" المعروف بـ(تحالف المحيط Peripheral Alliance).[٣]

بالإضافة إلى البعد السياسي، شهدت العلاقات بين إيران والكيان الصهيونيّ قبل الثورة الإسلاميّة، تطورًا في الأبعاد الأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، ومن أشكال التعاون الأمني بين إيران وإسرائيل تدريب عناصر جهاز (السافاك) على يد خبراء إسرائيليين عَبر دورات تدريبيّة أقيمت في إيران وإسرائيل، وإنشاء قواعد صهيونيّة خارج حدود الكيان الصهيوني في إيران وخاصّة في المناطق الحدودية لمحافظة (إيلام) و(خوزستان) و(كردستان).[٤]

وقد توسّعت العلاقات العسكريّة والاقتصاديّة بين إيران والكيان الصهيونيّ آنذاك على صعيد تبادل الملحقين العسكريين بين البلدين إضافة إلى إقامة دورات تدريبيّة عسكريّة إيرانيّة في إسرائيل، وتواجد القوات العسكرية للكيان الصهيوني في إيران وشراء الأخيرة الأسلحة الإسرائيلية، فضلًا عن التعاون اللوجستي والدّعم التّقني وتبادل المعلومات العسكرية وإيجاد خط

١. ازغندي، روابط خارجي ايران (دولت دست‌نشانده)، ص٤٠٩-٤١٠.

٢. ولايتي، ايران و تحولات فلسطين، ص٩ـ ١٠.

٣. جعفري ولداني، روابط خارجي ايران بعد از انقلاب إسلاميّ، ص٨١.

٤. قانون، ديپلماسي پنهان: جستارى در روابط ايران و اسرائيل در عصر پهلوى با مرورى بر پيشينه تاريخى يهوديان ايران، ص٢٨٥ ـ ٢٨٨.

بحريّ ثابت وتوقيع بعض العقود الخاصة بإنشاء الطرق بين شركة صهيونية ومنظمة التخطيط الإيرانيّة وعقد اتفاقيّة للتعاون التّقنيّ والاقتصاديّ بين البلديْن سنة (١٩٦٣ م) في المجالات الصناعيّة والزراعيّة والرّي.[١]

هذا، وكانت العلاقات بين إيران والكيان الصهيونيّ قائمة أيضًا قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في مجال التعاون الثقافيّ والرياضيّ، ومن ذلك إقامة العديد من الدورات التعليميّة في إسرائيل والتبادل السياحيّ والزيارات التي كانت تقوم بها بعض الشخصيّات الجامعيّة والمراسلين والرياضيين بين البلديْن.[٢]

وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران في الحادي عشر من فبراير/شباط عام (١٩٧٩م) تمّ إغلاق السفارة الإسرائيليّة في طهران، وتسليم بنايتها إلى الجماعات الفلسطينيّة، وانقطعت بذلك العلاقات الدبلوماسيّة بين إيران والكيان الصهيونيّ. ومنذ انتصار الثورة الإسلاميّة حتى الآن لم تعترف إيران بوجود الكيان الصهيونيّ، بل صرّحت بدعمها ومساندتها للفلسطينيين، وبطبيعة الحال تأييد شعاراتهم في مقاومة الكيان الصهيوني.[٣] وتعتبر الحكومة الإيرانيّة أنّ الكيان الصهيونيّ عدوّ للعالم الإسلاميّ والشعب الفلسطينيّ والعرب جميعًا.[٤]

ويُذكَر أنّ قطع إيران لعلاقاتها مع الكيان الصهيونيّ حصل مباشرة بعد عودة الإمام الخمينيّ قدس سره إلى إيران من (باريس)، ثمّ افتتاح سفارة فلسطين في طهران، كما انتقدت إيران بشدّة معاهدة "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل، ممّا أدّى إلى قطع علاقاتها مع مصر، ثمّ أعلنت إيران في وقتها أنّ من بين أهدافها بعد دحر القوات العراقيّة تحرير القدس ومعارضة أيّ تسوية بين العرب والكيان الصهيونيّ، ولم تُخف إيران أيضًا رغبتها في تدمير الكيان الصهيونيّ يومًا ما، كما أقامت العديد من المؤتمرات في إيران لدعم الشعب الفلسطينيّ، وكلّ ذلك يشكّل دليلًا واضحًا على

١. ولايتي، ايران و تحولات فلسطين، ص١٦١ ـ ١٨٠.
٢. ولايتي، ايران و تحولات فلسطين، ص١٢٧ ـ ١٥٨.
٣. جعفري ولداني، روابط خارجي ايران بعد از انقلاب إسلاميّ، ص٨٢.
٤. ولايتي، ايران و تحولات فلسطين، ص٣٣ ـ ٢٩.

التغيّر الجذريّ في السياسة الخارجيّة لجمهوريّة إيران الإسلاميّة مع الكيان الصهيونيّ بعد انتصار الثورة الإسلاميّة. وهكذا تحوّلت العلاقات بين إيران وإسرائيل من علاقات وثيقة وديّة في المجالات السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والتعليميّة إلى عداء تامّ وقطيعة لكلّ الروابط الثنائية مع الكيان الصهيونيّ بعد الثورة الإسلاميّة.

وبناءً عليه يمكن في إطار المستوى البنائيّ الواحد تبيين كيفيّة تغيّر السياسة الخارجيّة الإيرانيّة مع الكيان الصهيونيّ عَبر الإشارة إلى المعايير الخاصة بالخطاب الإسلاميّ بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، وهي المعايير التي هيّأت الأرضيّة لتبلور هوية الحكومة الإسلاميّة في إيران بعد الثورة، وهي المعايير نفسها التي تولي الأمّة الإسلاميّة الأهميّة المطلوبة، وتخلق روح الدفاع عن بيضة الإسلام والأخوّة الإسلاميّة، وتآلف القلوب والجهاد والتولّي والبراءة، وتطبيق العدالة ومحاربة الاستكبار والدفاع عن المظلومين والمستضعفين، هذه هي المعايير التي شكّلت هوية الحكومة الجديدة في إيران بعد الثورة الإسلاميّة.

بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران ازداد التأكيد على القيَم الإسلاميّة، وقلّت في مقابلها أهميّة القيَم القوميّة بشكل نسبيّ. لقد أدّى خطاب الثورة الإسلاميّة إلى تغيير هوية الحكومة في إيران وتقديم هوية جديدة تستند إلى القيَم والعقائد الإسلاميّ.[١]

عندما نتحدّث عن (الجمهورية الإسلاميّة)، فإنّ كلمة (الإسلاميّة) عادة ما تُحدّد مجموعة المعايير والقيَم التي تُعيّن قبل غيرها السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة. ويمكن القول: إنّ (الهوية الإسلاميّة) هي الهوية الحقيقيّة للجمهوريّة الإسلاميّة، وهي التي تُحدّد هنا مصالح وأهداف السياسة الخارجيّة، وهي كذلك التي تُعيّن طبيعة مسار السياسة الخارجيّة بشكلٍ عامٍّ.[٢] ومن المعايير التي لها دور في تشكّل هوية الجمهوريّة الإسلاميّة الاهتمام بقضايا الأمّة الإسلاميّة والدفاع عن حياض الإسلام.

١. آقايي ورسولي، سازه انگاری و سیاست خارجی جمهوری إسلامی ایران در قبال رژیم صهیونیستی، ص١١.
٢. مشير زاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجی: رهيافت سازه‌انگارانه، ص٢١.

وبالاستناد إلى التصنيفات الموجودة في النصوص الفقهيّة، فإنّ معيار التحليل هو الأمّة الإسلاميّة - خارج الحدود التي وضعها الاستعمار - وليس الدول القطريّة المستقلة. وعليه، فإنّ النظام الإسلاميّ قائم على الأسس الفكريّة والعقائديّة، وليس رابطة الدّم، أو الروابط الاثنية، أو الحدود. وفي إطار ذلك يتجلّى معنى المستضعفين والمظلومين في العالم الذين ينبغي دعمهم وحمايتهم.[١] وعلى هذا الأساس لا بدّ للسياسة الخارجيّة للحكومة الإسلاميّة من أن تكون في خدمة أهداف الأمّة الإسلاميّة، وتضع مصالحها فوق كلّ مصلحة، وكذلك الأخوّة الإسلاميّة فقد كانت - وما زالت - من المعايير الرئيسة في خطاب الثورة الإسلاميّة، كما أكّد القرآن الكريم على أهميّة الأخوة بين المسلمين بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾، وعلى هذا يبني الإسلام قواعد مفهوم الأخوّة الإيمانيّة في المجتمع الإسلاميّ، ويؤسّس بين أفراده علاقة وثيقة وحميمة حول محور الإيمان، ويؤكّد هذه الرابطة الإيمانيّة ما ورد على لسان الأئمّة الأطهار عليهم السلام مثل قولهم: «المؤمِنُ أخو المؤمِن» و«المُسلمُ أخو المُسلم»،[٢] وبالاستناد إلى قاعدة الأخوّة الإسلاميّة المُستوحاة من الكتاب والسنّة، فإنّ جميع المسلمين مسؤولون بعضهم عن بعض بصرف النّظر عن الروابط الاثنية والسياسيّة وغيرها.

ومن بين القواعد والمعايير المؤكّدة في المصادر الفقهيّة (نَفي السّبيل)؛ حيث يُعتبر من الالتزامات الواجبة للحفاظ على عزّة المسلمين وسيادتهم ورفض سلطة الأجنبيّ،[٣] وبذلك رفض الإسلام تسلّط وسيادة الكافر على المسلم، وقد أدّى هذا المبدأ إلى ترتّب الكثير من النتائج على السياسة الخارجيّة للحكومة الإسلاميّة.

و(التولّي والبراءة) معيار آخر لا بدّ من الإشارة إلى أهميّته في حوار الإسلام، فـ(التولّي) يعني ولاية الله سبحانه والتقرّب إليه، وكذلك ولاية نبيّه الكريم صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام وكلّ مَن سار على نهجهم من أجل تحقيق أهدافهم، ويقابل (التولّي) البراءة ومعناها عدم موالاة غير المسلمين وتجنّبهم، والبراءة ترتبط مباشرة مع مبدأ رفض ولاية الكفّار.[٤]

---

١. آقايي ورسولي، سازه انگاری و سیاست خارجی جمهوری إسلامی ایران در قبال رژیم صهیونیستی، ص١٢.

٢. وطن دوست، اخوت ایمانی در آموزه های إسلامی، ص١٨٨.

٣. ضياء بخش، قاعده نفي سلطه، ص٤٢.

٤. حقيقت، مباني، اصول و اهداف سياست خارجی دولت إسلامی، ص٨٩.

ويمكن تطبيق التولّي والبراءة من قِبل كلّ فرد أو جماعة أو أمّة أو حكومة إسلاميّة في مقابل الأفراد والجماعات والأمم والحكومات الكافرة أو المنافقة، ويتجلّى هذا المبدأ في السياسة الخارجيّة للحكومة الإسلاميّة عند محاولة إقامة علاقات مع الدّول الإسلاميّة وإبرام المعاهدات والتحالفات على اختلافها لمواجهة الكفّار والمستعمرين في مجال العلاقات الدوليّة.[١]

و(الجهاد) أيضًا من جملة المعايير البالغة الأهميّة التي يتضمّنها الخطاب الإسلاميّ، ويمكن الإشارة إلى مراتب الجهاد المختلفة، كما جاء في النصوص الدينيّة، ومن ذلك الدفاع عن أرض وحكومة الإسلام مقابل هجمات العدوّ، والجهاد ضدّ الذين يسمحون لأنفسهم بظلم المسلمين والاجحاف بحقّ المُستضعفين في أيّ بقعة من بقاع العالم؛ لذا - وبالنظر إلى كون المسلمين أمّة واحدة وهم إخوة في الإيمان - فإنّ تواجدهم في أيّ مكان في هذا العالم لا يعني الإحجام عن مساعدتهم ودعمهم، فأيّ اعتداء على أيّ مسلم في أيّ نقطة من العالم معناه اعتداء على المسلمين كافّة، بل وعلى حقوق الإنسان بشكل عامّ، وينبغي لسائر المسلمين الإسراع إلى الوقوف بجانبه والدفاع عنه: «**مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنَادِي: يَا لَلْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ**».[٢]

وأمّا أهمّ المعايير التي يتضمّنها الخطاب الإسلاميّ، فتحقيق العدالة؛ حيث جعل هذا المعيار هوية الجمهورية الإسلاميّة كوحدة سياسيّة مُطالبة بالعدالة، ويتجلّى ذلك بوضوح في التأكيد على الدفاع عن المستضعفين في العالم ودعمهم أو مساندة الحركات والتيارات التي تُطالب بإحقاق العدالة وما شابه.[٣]

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أهميّة المعايير المستوحاة من الدستور في الجمهوريّة الإسلاميّة عند تبلور هوية الحكومة في إيران بعد انتصار الثورة، فالجزء الأعظم من دسور الجمهوريّة الإسلاميّة الذي دُوّن وصودق عليه بعد انتصار الثورة مستوحى من التعاليم الدينيّة والعقيدة الإسلاميّة، ومن بين موادّ الدستور التي تشير إلى التأثير الكبير للعقيدة الإسلاميّة والنظرة الثوريّة على مبادئ

١. نفس المصدر، ص٣٢٦.

٢. حقيقت، نفس المصدر، ص٣٢٣ ـ ٣٢٤.

٣. مشير زاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجى: رهيافت سازه‌انگارانه، ص٢٢ ـ ٢٣.

السياسة الخارجيّة وأهدافها، مبادئ من قبيل سعادة الإنسان ورفض التسلّط والخضوع لسلطة الآخرين والدفاع عن حقوق المسلمين والدفاع عن المستضعفين في العالم.[١]

إنّ الموادّ المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة في دستور الجمهوريّة الإسلاميّة والنابعة من جذور الثقافة الإسلاميّة الشيعيّة هي الأساس في تعريف هوية النظام بين الأنظمة العالمية (ولا سيّما المواد: ٣، ١١، ٥٧، ١٤٦، ٨٢، ١٥٢ و١٥٣)، وكلّ هذه المواد تعكس الثقافة الإسلاميّة، ويمكن اعتبارها أيضًا قواعد حقوقيّة.[٢]

وقد أفرد المشرّعون فصلًا كاملًا في الدستور يختصّ بالسياسة الخارجيّة، ممّا يشير إلى أهمية هذا الموضوع في الرؤية الشموليّة للجمهوريّة الإسلاميّة في إيران. وتتناول أربعة موادّ (١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥) من الدستور - في ذيل الفصل العاشر - الجزء الأكبر من أهداف السياسة الخارجيّة ومقاصدها وضوابطها.

تنصّ المادّة (١٥٢) من الدستور على: (ترتكز السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة على أساس رفض كلّ أنواع الهيمنة والخضوع، والمحافظة على الاستقلال الشامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لقوى التوسّع والتسلّط، وإقامة علاقات سلام مع مع الدول غير المعادية). تشير هذه المادة إلى أنّ المشرّعين استندوا في كتابتهم للدستور إلى مبدأ التولّي والبراءة في السياسة الخارجيّة، وموالاة أولياء الله وعباده ومُعاداة أعداء الله وعباده والمستعمرين والمستكبرين.[٣]

وأمّا المادّة (١٥٣)، فهي الأخرى تشير إلى قاعدة رفض أيّ سبيل يؤدّي إلى تسلّط الأجنبيّ على المسلمين عند التّعامل مع الكفّار وإبرام المعاهدات معهم (يُحظر إبرام أيّة معاهدة تتيح بسط الهيمنة الأجنبيّة على الثروات الطبيعيّة والاقتصاديّة، وعلى الثقافة والجيش والأمور الأخرى في البلاد).

١. عرب ومقصودي، بررسى جايگاه سياست خارجى در قانون اساسى ايران، ص١ ـ ٢.
٢. مشير زاده، نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجى: رهيافت سازه‌انگارانه، ص٢٤.
٣. مذاكرات مجلس بررسى نهايى قانون اساسى جمهورى إسلامى ايران، ص٥٠.

كما أكّد خبراء الدستور في المادّة (١٥٤) على ضرورة قيام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران بدعم ومساندة حركات النضال والتحرّر الحقيقية والصادقة في العالم، ولا سيّما الثورات الإسلاميّة.[١] وباستنادها إلى هذه المادّة أيضًا تسعى الجمهورية الإسلاميّة في إيران إلى دعم النّهضات والحركات التحرّريّة، وتضعها في صدر أولويّاتها وأهدافها، ورغم أنّ الجمهورية الإسلاميّة في إيران تُعاني هي نفسها الكثير من المشاكل الداخليّة، سواء الاقتصادية أم السياسية، إلّا أنّها لا تتوانى عن تقديم الدّعم والمساعدة إلى أيّ جهة قدر استطاعتها.[٢]

وفي الفقرة السادسة (ج) من المادّة الثانية يؤكّد دستور الجمهورية الإسلاميّة في إيران على (رفض كل أنواع الظلم والتسلّط والخضوع والخنوع) مشيرًا إلى أنّ تحقيق ذلك يُعدّ من أهداف الجمهورية الإسلاميّة.

أمّا الفقرة السادسة عشرة من المادّة الثالثة، فتتناول موضوع (رسم معالم السياسة الخارجيّة للبلاد، وفقًا للمعايير الإسلاميّة والتعهدات الأخوية تجاه جميع المسلمين)، وهو أمر طبيعيّ؛ لكون النظام القائم في إيران هو نظام إسلاميّ.

وخلال عمليّة تعديل الدستور في الجمهوريّة الإسلاميّة عام (١٩٨٩ م) وفيما يتعلّق بموضوع السياسة الخارجيّة تمّ توسيع صلاحيات قائد الثورة ورئيس الجمهوريّة وإناطة دور فعّال ومهمّ برئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي في السياسة الخارجيّة. وبالنّظر إلى ضرورة أن يحظى كلّ ما يصدر عن المجلس الأعلى للأمن القومي بموافقة قائد الثورة، فإنّ الجدير بالذكر هو حصول القائد على دور أكثر فاعلية فيما يخصّ السياسة الخارجيّة بعد التغييرات التي حصلت في الدستور.[٣]

وإضافة إلى الاهتمام الكبير بمعايير الخطاب الإسلاميّ والمعايير المستوحاة من الدستور، فعند تحليل السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة ضمن الإطار البنائي، فإنّه لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار أهميّة تصريحات زعماء الجمهوريّة الإسلاميّة؛ باعتبارها من العناصر التي تدخل في

١. نفس الصدر، ص٤٥١.

٢. ولايتي، جمهورى إسلاميّ ايران و تحولات فلسطين (٢٠٠٦-١٩٧٩م)، ص٢٠.

٣. خدام، تغييرات هنجارى و دگرگونى سياست خارجى جمهورى إسلامى ايران ٢٠٠١ ـ ١٩٧٩م)، ص١٥٩.

عمليّة تبلور هوية الحكومة الإسلاميّة؛ ذلك لأنّه يتمّ تفسير الحقيقة القائمة والتّعامل معها في الإطار التفسيريّ المنبثق من الكلمات والدلالات المعنويّة الخاصّة لتلك التصريحات.[١]

إنّ التأكيدات والتحذيرات المتكرّرة الصادرة عن قادة الجمهوريّة الإسلاميّة فيما يتعلّق بعداء الكيان الصهيونيّ مع أصل الإسلام والقضاء عليه (صحيفه نور، ج ١٤: ٧٧، صحيفه نور، ج ١٦: ٥١٤، صحيفه نور، ج ١٩: ٢٨)، وخطر الصهيونيّة العالميّة على الإسلام والثورة الإسلاميّة (صحيفه نور، ج٣، ٢، صحيفه نور، ج ٥، ١٣٩، صحيفه نور، ج٢، ٣٢٣، farsi.khamenei.ir)، والأهداف المشؤومة التي يرغب الكيان الصهيونيّ في تحقيقها للسيطرة على الدول الإسلاميّة من النّيل إلى الفرات وعمليات التسوية مع هذا الكيان وخيانة الإسلام والمسلمين (صحيفه نور، ج١١، ٧٩ ؛ ج٧، ١٦٨، صحيفه نور، ج٣، ٣٥٨، صحيفه نور، ج٢، ١٢٥، farsi.khamenei.ir)، والتأكيد على ضرورة الدفاع عن أرض الإسلام وحماية المستضعفين (صحيفه نور، ج٥: ١٨٦، صحيفه نور، ج٢، ٢٠١، صحيفه نور، ج٢، ٢٠١، صحيفه نور، ج ٢، ٤٦٢، صحيفه نور، ج ١٢، ٢٠٢، صحيفه نور، ج ١١، ١١١، farsi.khamenei.ir)، كلّ ذلك وغيره يشير إلى إدراك زعماء الجمهورية الإسلاميّة في إيران لأنفسهم والسلوك المتناسب الذي ينبغي اتّباعه مع الكيان الصهيونيّ.[٢]

هذا، وقد أصبحت قضيّة فلسطين والدفاع عن حقوق المسلمين الفلسطينيين ومقاومة الكيان الصهيونيّ بعد انتصار الثورة الإسلاميّة أمرًا يتكرّر على ألسنة زعماء الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران في كلّ وقت وحين في سياستهم الخارجيّة وما فتأوا يشيرون إلى ذلك في أيّ مناسبة. وفي الحقيقة فإنّه يتمّ تفسير الحقيقة القائمة والتّعامل مع الكيان الصهيونيّ في السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة في الإطار التفسيريّ المنبثق من الكلمات والدلالات المعنويّة الخاصّة بتلك التصريحات، وخلال ذلك تشير الوقائع إلى أنّ الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني يرزحان تحت نِير الظلم والاضطهاد، وليس هناك من يدافع عنهما في هذا العالم، بل يحاول الجميع استغلال هذه القضايا لتحقيق أهدافه الخاصّة.

---

١. Sulfaro, 1996: 303-310 نقلًا عن آقائي و رسولي، سازه انگارى و سياست خارجى جمهورى إسلامى ايران در قبال رژيم صهيونيستى.

٢. حاجي يوسفي، سياست خارجى ايران در قبال رژيم صهيونيستى از ديد نظريه هاى روابط بين‌الملل، ص٣٥.

إنّ الكيان الصهيونيّ كيان شرّير وعدوّ للإسلام والمسلمين، بل هو خطر داهم يُهدّد جميع الأقطار الإسلاميّة، وكلّ تسوية أو مُعاهدة تُعقد مع هذا الكيان تُعدّ خيانة للإسلام والمسلمين، ولا بدّ من الدفاع عن الأراضي الإسلاميّة وحماية المستضعفين في العالم.

وبالاستناد إلى ما ذكرناه آنفًا وبالنظر إلى إطار المستوى البنائي الواحد، شهدت السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة تغييرًا ملحوظًا في مقابل الكيان الصهيونيّ، وتحوّلت من علاقة وديّة معه قبل الثورة إلى عداء ومحاربة بعد انتصار الثورة، وذلك بعد استقرار الخطاب الإسلاميّ بفضل المعايير الخاصة به وترسيخ تلك المعايير في إطار موادّ دستور الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران والنبرة العالية لزعماء البلاد ضدّ هذا الكيان وتأثير ذلك في تبلور هويّة الحكومة الإسلاميّة.

خلاصة البحث

حاول كاتب المقال تسليط الضوء على دور المعايير الداخليّة والاجتماعيّة في تبلور الهويّات والإشارة إلى السياسة الخارجيّة الإيرانيّة تجاه الكيان الصهيونيّ خلال مرحلتيْن تاريخيّتين مُختلفتيْن وذلك باعتماد مقاربة المستوى البنائيّ الواحد في تحليل السياسة الخارجيّة.

وبالاستناد إلى هذه المقاربة، فإنّ من بين عوامل تغيّر سياسة إيران إزاء الكيان الصهيونيّ تغيّر المعايير الداخليّة المؤثّرة في هويّة إيران ومصالحها.

وما تحقّق في هذا البحث هو محاولة للإجابة عن السؤال التالي: (كيف تغيّرت السياسة الخارجيّة لإيران إزاء الكيان الصهيونيّ عَبر المراحل المختلفة بسبب تغيّر هويّة حكومتها؟)، ثمّ تمّ اعتماد فرضية وفق مقاربة المستوى البنائيّ الواحد، وتتلخّص في أنّ تغيّر المعايير الداخليّة المؤثّرة في تبلور هوية الحكومة الإيرانيّة يبيّن كيفيّة تغيّر السياسة الخارجيّة إزاء الكيان الصهيونيّ في أوقات مختلفة.

وتناول الكاتب الموضوع عبر مقاربة بنائيّة كمنحى لتحليل العلاقات الدوليّة وصولًا إلى الدور الذي يمكن أن تؤدّيه تلك العلاقات في تحليل السياسة الخارجيّة الإيرانيّة مقابل الكيان الصهيونيّ، وقد حاول الكاتب بحث التغيّرات في السياسة الخارجيّة الإيرانيّة إزاء الكيان الصهيونيّ في ضوء المبادئ البنائيّة من قبيل التأكيد على الهوية وتأثير المعايير في تبلور الهويّات، وكذلك تأثير الهويّة في المصالح، وتصوّر كلّ دولة عن الأخرى وأهدافها في السياسيّة الخارجيّة.

وبناءً على هذا، أوضحنا في هذا البحث أنّ المعايير الداخليّة المستوحاة من الخطاب الإسلاميّ الذي يتضمّن مبادئ عدّة، منها (الاهتمام بالأمّة الإسلاميّة والدفاع عن حياض الإسلام) و(الأخوّة الإسلاميّة) و(التأليف بين القلوب) و(رفض السبيل والتسلّط) و(الجهاد) و(التولّي والبراءة) و(المطالبة بالعدالة ومحاربة الاستكبار والدّفاع عن المظلومين والمستضعفين) هي مبادئ سادت إيران بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، وشكّلت هوية الحكومة الإيرانيّة. إضافة إلى تضمين دستور الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران المعايير أعلاه وتنظيمها بشكل قوانين وتحت عناوين بارزة مثل

تنظيم السياسة الخارجيّة للبلاد وفق المعايير الإسلاميّة ورفض سلطة الأجنبيّ والتسلّط على الغير والدفاع عن حقوق جميع المسلمين ودعم نضال المستضعفين في وجه المستكبرين ومطالبتهم بحقوقهم العادلة في أيّ مكان من هذا العالم. يُضاف إلى ذلك آراء زعماء الثورة الإسلاميّة وتصريحاتهم وتأكيدهم على قضيّة فلسطين والدفاع عن حقوق الفلسطينيين ومقاومة الكيان الصهيونيّ بعد انتصار الثورة الإسلاميّة.

وهكذا، فإنّ المعايير الداخليّة التي كانت تؤثّر في هوية الحكومة الإيرانيّة قبل الثورة الإسلاميّة والتي كانت مستوحاة من خطاب قومي تحوّلت بعد انتصار الثورة إلى معايير داخليّة مستوحاة من خطاب إسلاميّ، وتمّ تثبيتها في الدستور وتصريحات زعماء الثورة الإسلاميّة كذلك، وهي المعايير نفسها التي أدّت إلى تغيير هوية حكومة الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران.

وبناءً على المقاربة البنائيّة، فإنّ مثل هذا التغيير والتأثير في المصالح وتحديد السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة أدّى إلى تغيّر السياسة الخارجيّة للجمهورية الإسلاميّة بشكل عامّ وضدّ الكيان الصهيونيّ بشكلٍ خاصٍّ، وبعد أن كانت العلاقات بين إيران والكيان الصهيونيّ وديّة ووثيقة قبل انتصار الثورة الإسلاميّة، تحوّلت تلك العلاقات إلى عداء جاهر بينهما بعد الثورة الإسلاميّة، وقُطعت بشكلٍ كاملٍ.

وكما ذكرنا آنفًا، فإنّ تغيّر سياسة إيران بعد الثورة الإسلاميّة إزاء الكيان الصهيونيّ، كان متزامنًا مع تغيّر المعايير الداخليّة المؤثّرة في هوّية إيران، وهذا ما يؤكّد عليه البنائيّون - خلافًا لِما يدّعيه العقلانيّون، من أنّ الدّول لا تمتلك أيّ مصالح وأهداف ثابتة، ولا يمكن تغييرها - ونعني بذلك التأكيد على عنصر التغيير بمعنى أنّ مصالح الدّول وأهدافها ليست ثابتة في النظام الدّوليّ، بل تتغيّر مع تغيّر المعايير؛ لأنّ مصالح الدّول وأهدافها تابعة للمعايير المشكّلة للهويّات. وعلى هذا الأساس عندما يقع حدث في بلد ما، ثورة مثلًا، يتغيّر الجيل أو القيَم، وربّما تتغيّر المعايير الداخليّة أيضًا التي ستؤثّر بالتالي في إحداث التغيير في السياسة الخارجيّة لذلك البلد وتحويل مساره.

وفيما يلي جدول بتغيّر العوامل المؤدّية إلى تغيير هوية الحكومة الإيرانيّة بعد الثورة الإسلاميّة

تغيّر المعايير الداخليّة	تغيّر الدستور	تغيّر تصريحات الزعماء إزاء الكيان الصهيونيّ	مقدار تغيّر السياسة الخارجيّة إزاء الكيان الصهيونيّ
كثير	كثير	كثير	كثير

وأمّا النتيجة العامّة، فيمكن القول: إنّ البحث الحالي يشير إلى أنّه - وبالاستناد إلى نظريّة المستوى البنائيّ الواحد - يمكن دراسة كيفيّة تشكّل هوية الدّول المذكورة بالاستعانة بالمعايير الداخلية المهمّة لتلك الدّول والدستور وتصريحات زعمائها.

ويخلص هذا البحث إلى أنّه إذا كانت التغييرات في المعايير الداخليّة كبيرة في هوية الدّول، فإنّ ذلك يعني حدوث تغيّر كبير في سياساتها الخارجيّة في موضوع مُعيّن.

وقد تعني هذه النتيجة أنّ البحث الحالي يؤكّد في النهاية على قدرة المقاربة البنائيّة في توضيح كيفيّة تغيّر السياسة الخارجيّة لدول الشرق الأوسط إزاء الكيان الصهيونيّ، كما يؤيّد فرضيّات مقاربة المستوى البنائيّ الواحد حول تأثير المعايير الداخليّة في تشكّل هويّات الدّول وتأثير تلك الهويّات في السياسة الخارجيّة.

كما ركّز البحث على كيفيّة تبلور العوامل الخاصّة بهوية السياسة الخارجيّة لإيران إزاء الكيان الصهيونيّ، وسعى إلى التقدّم خطوة باتجاه دراسة تأثير العوامل الداخليّة في السياسة الخارجيّة، وبهذا يمكن وضعه في مصاف الجيل الثاني لتحليل السياسة الخارجيّة (FPA)؛ إذ من مواصفات الجيل الثاني لتحليل السياسة الخارجيّة التأكيد على الاهتمام بالعوامل الداخليّة للسياسة الخارجيّة، وكذلك الموادّ الدراساتيّة غير الأمريكيّة.

مصادر البحث

أ) الفارسية

١. آقائي، السيد داوود؛ رسولي، إلهام، ***سازه انگاری و سیاست خارجی جمهوری إسلامی ایران در قبال رژیم صهیونیستی)***، مجلة (سياست) الفصلية، ٢٠٠٩، العدد ٩، ص١٦ ـ ١.

٢. ازغندي، علي رضا، ***روابط خارجي ايران (دولت دست‌نشانده) ١٩٧٩ - ١٩٤١ م***، منشورات (قومس)، طهران، ٢٠٠٥.

٣. جعفري ولداني، أصغر، ***روابط خارجي ايران بعد از انقلاب إسلامي***، منشورات (آواي نور)، طهران، ٢٠٠٣.

٤. حاجي يوسفي، أمير محمد، ***ايران و رژيم صهيونيستي؛ از همكاری تا منازعه***، منشورات جامعة الإمام الصادق عليه السلام، طهران، ٢٠٠٣ (أ).

٥. ـــــــــــ ، ***سياست خارجی ايران در قبال رژيم صهيونيستی از ديد نظريه های روابط بين‌الملل***، مجلة دراسات الشرق الأوسط الفصلية، ٢٠٠٣ (ب)، العدد ٣٣، ص ٤٠ ـ ١٩.

٦. حقيقت، صادق، ***مسئوليت‌های فراملی در سياست خارجی دولت إسلامی***، مركز البحوث الاستراتيجية في رئاسة الجمهورية، طهران، ٢٠٠٤.

٧. ـــــــــــ ، ***مباني، اصول و اهداف سياست خارجی دولت إسلامی***، أكاديمية العلوم الثقافة الإسلاميّة، قم، ٢٠٠٦.

٨. خدام، محمد، ***تغييرات هنجاری و دگرگونی سياست خارجی جمهوری إسلامی ايران ٢٠٠١ ـ ١٩٧٩م***، **أطروحة الماجستير في العلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة في جامعة طهران، ٢٠٠٤.

٩. الخميني، روح الله، ***صحيفه نور***، المجلّدات من ٢ إلى ١٩، مركز الوثائق الثقافيّة للثورة الإسلاميّة.

١٠. **مجلة شرق**، ٢٠٠٥/٣/١٢، طهران.

١١. ***مجلة كيهان***، ٢٠١٢/١٠/٢١.

١٢. ***موقع حفظ و نشر آثار آية الله الخامنئي***، http://farsi.khamenei.ir.

١٣. ضياء بخش، علي، ***قاعده نفي سلطه***، **مجلة (معرفت)**، العدد ١١٥، ٢٠٠٧، ص٥٠ ـ ٣٩.

١٤. قانون، مرتضى، ***ديپلماسي پنهان: جستاری در روابط ايران و اسرائيل در عصر پهلوی با مروری بر پيشينه تاريخی يهوديان ايران***، طبرستان، طهران، ٢٠٠٢.

١٥. قهرمان پور، رحمان، ***تحليل تكوين‌گرايانه سياست خارجی جمهوري إسلامی ايران***، **مجلة (مطالعات راهبردی) الفصلية**، ٢٠٠٤، العدد ٢٣، ص ٨٨ ـ ٧١.

١٦. ـــــــــــ ، ***سياست‌های هويتی نخبگان و تأثير آن بر سياست خارجی كشورهای خاورميانه***، **أطروحة الدكتوراه في العلاقات الدوليّة، كلية العلوم الاقتصاديّة والسياسيّة في جامعة الشهيد بهشتي**، ٢٠٠٦.

١٧. كلارك، يان، ***جهانی شدن و نظريه روابط بين‌الملل***، ترجمة: فرامرز تقي لو، مكتب الدراسات السياسيّة والدوليّة في وزارة الخارجيّة، طهران، ٢٠٠٣.

١٨. ***مذاكرات مجلس بررسی نهايی قانون اساسی جمهوری إسلامی ايران***، الدائرة العامة للشوؤن الثقافية والعلاقات العامة في مجلس الشورى الإسلامی، طهران، ١٩٨٩م.

١٩. مشير زاده، حميرا، ***نقش ارزش‌ها وهنجارها در شكل دادن به سياست خارجی: رهيافت سازه‌انگارانه***، تقرير مركز الدراسات الدولية العالية، السنة الثالثة، ٢٠٠٣، العدد ٣، ص٤٤ ـ ٤٩.

٢٠. ـــــــــــ ، ***گفتگوی تمدن‌ها از منظر سازه‌انگاری***، مجلة كلية **الحقوق والعلوم السياسيّة**، ٢٠٠٤، العدد ٦٣، ص ١٦٩ ـ ٢٠١.

٢١. ـــــــــــ ، ***تحليل سياست خارجی جمهوري إسلامی ايران از منظر سازه‌انگاری، در نگاهی به سياست خارجی جمهوري إسلامی ايران***، تصنيف: نسرين مصفا، منشورات وزارة الخارجيّة، طهران، ٢٠٠٦.

٢٢. ـــــــــــ ، ***تحول در نظريه های روابط بين‌الملل***، منشورات سمت، طهران، ٢٠٠٩.

٢٣. مقصودي، مجتبي وعرب، منيره، ***«بررسی جايگاه سياست خارجی در قانون اساسی ايران»***، ***رهيافت سياسی و بين‌المللی***، ٢٠٠٩، العدد ١٩، ص ٢٧ ـ ١.

٢٤. وطن دوست، رضا، ***«اخوت ايمانی در آموزه های إسلامی»***، مجلة (**آموزه‌های فقهی**)، ٢٠٠٥، العدد ١٧، ص ٢١٢ ـ ١٨٧.

٢٥. ولايتي، علي أكبر، ***ايران و تحولات فلسطين (١٩٧٩ - ١٩٣٩ م)***، منشورات وزارة الخارجيّة، طهران، ٢٠٠١.

٢٦. ـــــــــــــ *جمهوری إسلامیّ ایران و تحولات فلسطین (٢٠٠٦-١٩٧٩م)*، منشورات وزارة الخارجيّة، طهران، ٢٠٠٧.

٢٧. هاديان، ناصر، *سازه‌انگاری: از روابط بین‌الملل تا سیاست خارجی*، **مجلة (سياست خارجي) الفصلية**، ٢٠٠٣، العدد ٦٨، ص ٩١٥ـ ٩٤٩.

ب) الأجنبيّة

1. Burchil, Scott and Others. 2001. ***Theories of International Relations*** , London: Palgrave Press.

2. Guzzini, Stefano. 2000. "A Reconstruction of Constructivism in International Relations", ***European Journal of International Relations***, Vol. 6, No. 2,pp: 147- 182.

3. Katzenstein, Peter .1996. ***Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan***, Itnaca: Cornele University Press.

4. Ramseyer, J. Mark. 1998. "Cultural Norms and National Security", ***The Journal of Asian Studies***, Vol. 57, No. 3, pp: 883-885.

5. Price, R. M and Reus-Smit, C. 1998. "Dangerous Liasons? Critical International Theory and Constructivism", ***European Journal International Relations***, Vol. 4, No. 3, pp 259-281.

6. Smith, Steve. 2001. "Foreign Policy is What States Make of It: What States Make of it: Social Construction and International Relations Theory", in Vendulka Kubalkova, ***Foreign Policy in a Constructed World***, Armonk and London: M. F. Sharpe.

7. Sulfaro, Valerie. 1996. "The Role of Ideology and Political Sophistication in the Structure of Foreign Policy Attitudes", ***American Politics Research***, Vol. 24. No. 3, pp 303-337.

8. Wendt, Alexander. 1999. ***Social Theory of International Relations***, London: Cambridge University Press.